

(8)

« الأحزاب والتنظيمات السياسية  
مجرد شكل من أشكال  
الديموقراطية وليست جوهرها ..»



## الحرية والديموقراطية

يغيب عن بعض الذين يتناولون قضية الحرية والديموقراطية، عدة حقائق ترتبط بالظروف والتطورات التي تواجهها هذه القضية، لا يعطونها حقها من الدراسة والبحث، بل أن البعض يناقشون القضية من منطلق أكاديمي بحت، ويستندون في ذلك إلى آراء مفكرى القرنين الثامن والتاسع عشر، دون وضع اعتبار لحقيقة التحولات الاجتماعية التي حدثت في العالم منذ أوائل القرن العشرين، والذي بدأت تسير فيه الحرية الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الحرية السياسية وانعكاس ذلك على النظم الرأسمالية وعلى حركات التحرر الوطني في العالم خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث اعتبر العصر الذي نعيش فيه هو عصر انتشار الاشتراكية بمفهومها السياسى والاجتماعى. بل أنه لما استرعى النظر، أن الذى يسيطر على الحكم فى دول غرب أوروبا حالياً، هى الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية التى هى فى الواقع محاولة من النظم الرأسمالية لاستقطاب المد الاشتراكى الذى يجتاح عالم اليوم، مع تراجع ملحوظ بالنسبة لأحزاب المحافظين والأحرار، التى هى من ناحية الواقع التاريخى كانت ثورة فكرية قامت قبل كل شئ لصالح الملاك فى ميدان جديد له أهمية جديدة

هو الميدان الصناعى ، وحينما يتكلمون عن «حقوق الإنسان» إنما يقصدون تلك الطبقة المحدودة من الناس الذين يملكون وسائل الإنتاج فى المجتمع .

بذلك أصبحت الاشتراكية هى الإطار المميز للنظم السياسية سواء فى شرق أوروبا أو غربها، وأن اختلفت المدارس الفكرية التى تنتمى إليها هذه النظم.

إن ذلك يوضح لنا حقيقة هامة ، هى أن قضية الحرية ليست قضية ثابتة أو جامدة . ولا يمكن معالجتها فقط من وجهة النظر الفلسفية ، بل أنها حقيقة لا سبيل إلى فهمها إلا فى نطاق الوجود الانسانى بأكمله بكافة جوانبه المادية والروحية. لذلك فهى ترتبط بمدى ما يحققه الإنسان من تطور فى حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولا يمكنها أن تظل مرتبطة بمفاهيم قديمة أو موروثية ، أو تكون مجرد قضية فلسفية بعيدة عن حقائق الحياة والاحكام الإنسان على نفسه بالفشل والجمود .

وقد عبر كثير من المفكرين عن آرائهم ونظرتهم الجديدة إلى حرية الإنسان أمثال سان سمون وفورييه وروبرت اون وهارولد لاسكى وغيرهم . والتقى فكرهم فى حقيقة هامة وهى أن العبرة ليست فقط بالحرية السياسية دون أن يكون لها مضمون اجتماعى، وإلا كانت مجرد شعارات جوفاء تستخدم

## لتخدير الشعوب.

أن تحقيق حرية الإنسان تقتضى إزالة كافة القيود التي تعوق حريته ، سواء كانت هذه القيود سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية . وأن من أهم الشروط لتحقيق الحرية هو تحرر الإنسان من الفاقة والحاجة أى تحريره من الاستغلال والظلم الاجتماعى ، والتحرر من الخوف بأن يشعر الإنسان بالأمان فى المجتمع الذى يعيش فيه ، بل عليه أيضا أن يتحرر من الجهل فإذا حرم الإنسان من المعرفة فسيكون عبدا لحفنة من المحظوظين الذين أتاحت لهم فرصة المعرفة ، فالمعرفة تفتح آفاقا جديدة أمام الإنسان، وتسمح بتحديد الطرق والوسائل لاكتساب السيطرة على القوانين الموضوعية ، وتقود مباشرة إلى قدر أكبر من الحرية . أننا نعيش فى عالم ملئ بالأخطار ، يتعين علينا أن نجازف بشق طريقنا خلاله . وتحت مثل هذه الظروف لا يمكن أن يكون للحرية أية قيمة إلا إذا كان العقل مدربا على استخدام حريته . فمنذ أن تمكن العلم من فرض سيطرته على الطبيعة ، تغيرت بذلك موارد القوة والسلطة ، أصبح حق الرجل الحديث فى التعليم شرطا أساسيا لحرية . ولكن الحرمان من المعرفة ليس إنكارا للحرية وإنما هو إنكار للمقدرة على استخدام الحرية للوصول إلى أهداف عظيمة . والرجل الجاهل قد يكون حرا فى جهله ولكنه لا يستطيع فى عالمنا أن يستخدم حريته فى تحقيق أى تأمين لسعادته .

وفى ذلك يقول «جيفرسون» : «لا يتأتى للشعب أن يكون جاهلا وحرًا وفى حالة تحضر أيضا ... ان ذلك ضرب من المحال». ويقول «فرانكلين روزفلت» : أننا لا نستطيع أن نفترض فى غير مبالاة - أن أمة ما تتصف بالقوة والعظمة لمجرد أنها تتمتع بحكومة ديموقراطية . فقد علمتنا الأيام أن الدول الديموقراطية التى تمزقها الخلافات الداخلية وتضعفها الريبة المتبادلة الناشئة عن الظلم الاجتماعى . لا يمكن أن ترقى إلى مصاف الديكتاتوريات التى تتمكن - مع ما تتصف به من قوة - من القضاء على ما يعترئها من انقسامات داخلية فلكى تظل الديموقراطية متمتعة بالحياة ينبغى أن تصبح قوة فعالة فى حياة الناس اليومية ، وينبغى أنها تجعل الرجال والنساء الذين تطمع فى ولائهم لها ، يشعرون أنها معنية حقا بأمن كل فرد وطمأنينته ، وأنها على قدر من التسامح بحيث تكفل التفاف جميع المواطنين حول وحدة قومية لا غناء عنها ، وأنها ذات طبيعة محاربة تؤهلها للمحافظة على الحرية فى وجه الاضطهاد الاجتماعى الذى يهددها فى الداخل ، والعدوان العسكرى الذى يهددها فى الخارج“.

من هذا يتضح لنا أن مفهوم الحرية قد تطور عبر القرون والأجيال . فالحرية لم تصبح قاصرة على السادة دون العبيد كما نادى بذلك فلاسفة اليونان الأقدمين . كما أنها لم تصبح قاصرة على الحرية السياسية كما نادى بذلك فلاسفة عصر

الثورة الفرنسية، بل أصبحت فى عصرنا الحاضر تعنى الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وأصبح كل منهما يكمل الآخر.

### الحرية والديموقراطية:

أن الحرية تتصل بحياة الفرد وتطلعاته أكثر مما هى متصلة بحياة المجتمع . ولكننا إذا اعتبرنا أن المجتمع هو مجموع الأفراد الذين يكونونه ، فهى أيضا مرتبطة بحياة هذا المجتمع . والفرد بطبيعته ضعيف أمام المجتمع . إلا أن إرادته الحقيقية متماثلة مع أهداف التراث العام للمجتمع الذى ينتمى إليه . كما أنه لا يستطيع أن يصنع بنفسه هدفه فى الحياة وإنما مجموعة الأهداف فى المجتمع الذى يجد نفسه فيه، هى التى تصنع هذا الهدف . وهذا لا يتأتى إلا بفضل الحياة الاجتماعية التى تعطى للحياة معنى ومغزى واتجاهاً.

أن حرية كل فرد مرتبطة بحرية المجتمع الذى يعيش فيه، ويجب أن تخضع لحرية ذلك المجموع الأكبر الذى يستمد منه الفرد كيانه بأكمله . ذلك أن حقوق كل منا تعتمد على السور الوقائى للتنظيم الاجتماعى . فنحن لسنا أحراراً لأنفسنا، بل للمجتمع الذى يعطينا كياننا . فقد مضى الوقت الذى كانت فيه حرية الفرد فوق حرية المجتمع . فإذا ما أطلق المرء العنان لرغباته - وهو ما يعتبر أهم علامات الحرية - فإن ذلك

يمكن أن يقوده إلى النقيض تماما . وتصبح الحرية حرمانا من الحرية . يقول «سبينوزا» : «إننى أعتبر العجز الانسانى عن التحكم فى العواطف أو الاعتدال فيها عبودية ، فحين يكون الإنسان فريسة لعواطفه ، فإنه لا يكون سيد نفسه ، وإنما هو يرقد تحت رحمة المصادفة ، حتى أنه كثيراً ما يجبر- وهو يرى ما هو أفضل له - على أن يتبع ما هو أسوء».

فإذا كانت الحرية بمفهومها المتطور هى الهدف الذى نسعى إليه، فإن الديمقراطية هى الإطار الذى يمكن عن طريقه أن يمارس الفرد والمجتمع حريته الكاملة من خلاله . وكما أصبح للحرية مفهومها السياسى والاجتماعى، أصبح للديموقراطية مفهومها السياسى والاجتماعى فقط ، فهى أعمق من ذلك بكثير . فهى فلسفة متصلة بعقل الفرد وكيانه و حياة المجتمع الذى يعيش فهى . وهى ليست الحرية كما يتصورها البعض، ولكن- كما يقول لاسكى- الأسلوب الذى يؤدى إلى قيام الحرية ويضمن بقاؤها ، وإطار لحكومة يتوافق فيها الآتى:

1- إعطاء الجماهير الفرصة للتعبير عن آرائها بحرية تامة ، والا يكون ذلك وقفا على طبقة أو فئة بذاتها.

2- أن القوانين التى تصدرها هذه الحكومة سوف تربط مصالح أكبر الجماهير الشعبية بدرجة متساوية وألا يكون هدف هذه القوانين خدمة طبقات أو شرائح معينة فى المجتمع.

فالديموقراطية ليست مجرد شكل، بل أهم من ذلك محتواها ومضمونها. يقول البعض أن الديموقراطية معناها الأحزاب، وهذا غير صحيح فالأحزاب مجرد شكل من أشكال الديموقراطية وليست هي جوهرها، بل إنها فى حقيقتها الواجهة السياسية لطبقة اجتماعية أو مصالح اقتصادية معينة.

قد تكون الأحزاب وسيلة من وسائل الديموقراطية، ولكن إذا لم يكن هناك توازن بين القوى الاقتصادية والقوى السياسية فى المجتمع، بمعنى أن يفوق التقدم الاقتصادى التقدم السياسى، فإن الحرية تصبح منعدمة حيث يسيطر رأس المال على كافة أوجه النشاط فى المجتمع، بما لا يحقق الحرية أو الحياة الديموقراطية الحقبة للمواطنين. ولدينا أمثلة كثيرة عن دول متقدمة تنطبق عليها هذه الحالة رغما عن أن نسبة الأمية فيها لا تتجاوز 1% أو 2%.

**ويقول هارولد لاسكى** «ليس معنى الحرية أو الحياة الديموقراطية هو قيام الأحزاب وتعددتها. فقيام الدولة ذات الحزبين بل حتى المتعددة الأحزاب، ليست بالضرورة ضمان للحرية، فهذا يعتمد أولا على نوع وشكل توازى القوى الاقتصادية فى المجتمع وثانيا على علاقاتها بينائه السياسى».

كما يؤكد هارولد لاسكى على أن قيام نظام الأحزاب السياسية فى مجتمع بناؤه الاجتماعى متخلف، فإن ذلك يؤدي

إلى تقوية الاوتوقراطية وتصبح الحرية والديموقراطية وقفا على الطبقات التى تملك القوى الاقتصادية فيه .

هذا وتدور فى كثير من الأوساط السياسية فى أوروبا الغربية مناقشات حول تطوير النظام الديموقراطى البرلمانى الذى لم يعد يلاحق التطور العلمى والتكنولوجى وأصبح متخلفا عن متطلبات العصر ، حيث تميل الحكومات إزاء هذا التطور إلى تركيز السلطة فى أيديها بل فى عدد من الخبراء وهذه هى المحنة التى تواجهها الديموقراطية الغربية فى وقتنا الراهن وتحاول إيجاد الصيغة الديموقراطية التى تتلاءم مع عصر العلم والتكنولوجيا . كما أننا نجد صور أخرى لتطور الديموقراطية فى يوغوسلافيا حيث تقوم بعض المجالس النوعية المتخصصة بجانب المجلس الاتحادى الذى يعمل على المستوى السياسى وذلك لمواجهة التعقيدات التى يفرضها عصرنا الحاضر .

إن ذلك يدلنا على أنه سواء فى غرب أوروبا أو شرقها تجرى المحاولات ، لتطوير الديموقراطية بمضمونها وشكلها لتساير حركة التطور التى تسير فيها المجتمعات الإنسانية.

### الواقع المصرى:

أن الواقع المصرى الذى لم يحاول كثير من الباحثين التعرف على حقيقته ، بل يتغاضون عنه عند بحث قضية الحرية

والديموقراطية فإنه مجتمع نام تبلغ نسبة الأمية فيه حوالى 70 % بمعنى أن 70 % من أفراد المجتمع لا يستطيعون ممارسة الحرية إلا نظريا بسبب الحاجة إلى المعرفة . كما أن التخلف المادى نسبيا والتفاوت الطبقي الذى أخذ يتزايد فى السنين الأخيرة ، أصبح يشكل من ناحية أخرى عائقا جديداً ضد الممارسة الديموقراطية من قبل الأغلبية التى لم تؤمن بعد من الناحية الاقتصادية أو تحصل على حقوقها الاقتصادية كاملة. وليس لديها وقت الفراغ لكى تستطيع أن تفكر سياسيا . حيث أصبح جهدها مركز للحصول على لقمة العيش .

ومعنى هذا أننا نواجه تخلفا ماديا وثقافيا ينعكس بدوره على قضية الحرية والديموقراطية . ليس معنى هذا إنكار الحرية ولكنه يضع العقبات فى سبيل ممارسة الحرية من قبل الأغلبية. كما أن مصر بموقعها الإستراتيجى المتميز . وكجزء من العالم الثالث أو العالم الرابع الذى تجرى على أرضيته مختلف أنواع الصراع بين الدول الكبرى المتقدمة ، يجعلها فى مهب تيارات سياسية واجتماعية مختلفة ، تغرى البعض على إتباع أى منها ، باعتبار أنها أظهرت نجاحا فى بلادها ، ومن الممكن أن تؤدى إلى نفس النتائج إذا ما طبقت فى مصر . دون وضع أدنى اعتبار لطبيعة الواقع المصرى وخصائصه الإيجابية والسلبية المختلفة ومدى التطور الذى وصل إليه.

هذا علاوة على ما يجب أن تمثله مصر في الوطن العربي من قوة طليعية تقدمية، تعبر حقيقة عن ضمير الأمة العربية. وفي الوقت الذي ما زلنا نخوض فيه معركة ضارية ضد الصهيونية والإمبريالية العالمية.

إن هذا الواقع بعوامله المؤثرة المحلية والعربية والدولية تجعلنا نأخذ سبيل الحذر في أى طريق نسلكه لبناء مستقبلنا السياسى والاجتماعى . وكان من الضرورى ونحن فى مرحلة ثورية أن يقوم تحالف قوى الشعب العامل ليكون بديلا ثوريا لتحالف الإقطاع ورأس المال المستغل . وقد استطاعت قوى العمال والفلاحين والمثقفين من خلال هذا التحالف أن تشق طريقها إلى قمة العمل السياسى والاجتماعى ، بعد أن كانت محرومة منه فى الماضى . واستطاعت الرأسمالية الوطنية المنتجة أن تبلور وجودها فى مواجهة الرأسمالية البيروقراطية المستغلة المتحالفة مع رأس المال الأجنبى . وأمكن إلى حد ما تقليل عاملى عدم المعرفة وعدم الاكتفاء الاقتصادى على قضية الحرية والديموقراطية . كما أمكن بدرجة معينة تحقيق الديمقراطية الاشتراكية على أساس كمى وكيفى . كمى من ناحية شمولها وممارستها على كافة المستويات وكيفى من حيث ارتباط الديمقراطية السياسية بالديموقراطية الاقتصادية اللتان هما جناحا الحرية.

إلا أنه من أهم العقبات التي وقفت في هذا الطريق، هو تفشى البيروقراطية داخل التنظيم السياسي الذي يمثل فلسفة التحالف بحيث أصبح العمل السياسي وظيفية أكثر منه رسالية. وقد نجحت البيروقراطية في تخدير الجماهير وتقسيمها وإضعافها وخذاعها بغية تنفيذ سلطتها المطلقة عليها. ولكنها فشلت في إعطائها تربية ثورية. فبعد أن أخذت اندفاع الجماهير الشعبية، أصبح من العسير عليها أن تثير فيها جراءة ثورية. وهي تفضل صداقة ومساعدة، الطبقات الرجعية أو الذين يناهضون الفكر الثوري أو البيروقراطيين من النقيبين بما يتناقض مع فلسفة التحالف، التي تهدف إلى تعبئة الجماهير سياسيا واجتماعيا ونضاليا. والعمل على إذابة الفوارق بين الطبقات وحل التناقضات غير العدائية فيها. بل أنه بعد أن زادت حدة هذه التناقضات نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة، مما أدى إلى اختلال التوازن بين قوى التحالف تطرح الشعارات "السلام الاجتماعي" و"السيولة الطبقيّة". بما قد يوحي أن الهدف هو الإبقاء على هذه التناقضات بدون حل. فليس من المعقول أن يكون هناك تحالف بين قاهر ومقهور وبين مستغل ومُستغل. وأصبحت صيغة التحالف تستخدم لتثبيت أقدام الثورة المضادة وضرب الإنجازات التي تحققت من خلال نضال الجماهير، ومن خلال العمل الثوري العظيم لثورة 23 يوليو 1952. أن التناقض الصارخ بين الشعارات الاشتراكية المطروحة والحقيقة التي

نعيش فيها وتحس بها الجماهير يدمر ثقتنا بالقوانين والنظم  
الإدارية القائمة .

أنا ونحن نؤمن بصيغة التحالف فإنما تهدف إلى أن يكون  
هذا التحالف لمصلحة الجماهير العريضة من عمال وفلاحين  
ومثقفين ورأسمالية وطنيه منتجه ولا يكون ستاراً لتحقيق  
مصالح الأقلية . بل إنه لكي يكون هناك تحالف مؤثراً وفعالاً  
فمن الضروري أن تكون على رأسه قيادة ثوريه تعي دروس  
الماضى وتعرف حقائق الواقع ولها تصور لامكانيات المستقبل .